الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

اسم المادة: مدخل الى الاقتصاد السياسي

اسم الأستاذ:محمد خير

الأكاديمية العربية الدولية – منصة أعد

محاور المحاضرة

- المقدمة
- تعريف
- تاريخ الاقتصاد السياسي
- أهمية الاقتصاد السياسي العام والدولي
- أهداف الاقتصاد السياسي
- أقسام الاقتصاد السياسي
- تصنيف الاقتصاد السياسي
- علاقات علم الاقتصاد السياسي بالعلوم الاخرى
- مناهج علم الاقتصاد السياسي
- المشكلة الاقتصادية
- نظريات الاقتصاد

المقدمة

مفهوم علم الاقتصاد السياسي لا يختلف كثيرًا عن مفهوم الاقتصاد فكلاهما يهتم بدراسة العلاقة بين الإنتاج والتجارة ولكن الاختلاف بينهما في علم الاقتصاد السياسي الذي يهتم بمدى ارتباط تلك العلاقة بسياسة كل دولة وقانونها الدولي.

وفي هذا الموضوع سوف نتعرف على مفهوم علم الاقتصاد السياسي وأهميته بالإضافة إلى تصنيف علم الاقتصاد السياسي.

كما ذكرنا أن الاقتصاد السياسي ما هو إلا اقتصاد، حيث دراسة العلاقة بين الإنتاج الكلي والاستهلاك وربط هذا مع سياسات الدولة.

- تم التعرف على الاقتصاد السياسي في القرن الثامن عشر لمعرفة وضبط موارد الدولة وكيفية التحكم بها لتقدم المجتمع وعدم العيش في فقر أو ضغط مالي.
- يعتقد الجميع أن الاقتصاد السياسي أحد أنواع علم الاقتصاد، ولكن منذ بداية الفكرة الاقتصادية كان الأصل يعود إلى الاقتصاد السياسي.

ذلك لتنظيم موارد الدولة والمحافظة عليها وتساوي نسبة الاستهلاك مع نسبة الإنتاج، وبعد ذلك جاء مصطلح الاقتصاد بدلًا من الاقتصاد السياسي.

تعريف

. الاقتصاد السياسي هو ذلك العلم الذي يتداخل عمله مابين قوتين أساسيتين: قوة "السوق" وقوة "الدولة". فإن ميكانيكية الأسعار إذا تركت بدون أي تدخل، بحسب قوى العرض والطلب، فذلك مجال رجل الاقتصاد في التعامل مع قوى السوق، أما إن تم تخصيص الموارد الاقتصادية دون أي اعتبار لقوى السوق فهذا هو مجال العمل السياسي والدولة المنوطة به، أما من الناحية الواقعية فلا يوجد تحكم كامل

لقوى السوق وحدها أو قوى الدولة وحدها في تخصيص الموارد الاقتصاددية .
وقديما تمت الإشارة للاقتصاد السياسي من قبل العلماء التقليدين مثل آدم سميث على ما يتم تعريفه بأنه علم الاقتصاد اليوم, أما اليوم فيختلف العلماء على تعريفه، فيعرفه علماء مثل بيكر وداونز على أنه تطبيق الاقتصاد المنهجي (أي استخدام النماذج المنطقية) على أنماط السلوك البشرى، ويعرفه آخرون باعتباره العلم الذي يُعنى باستخدام نظرية اقتصادية محددة لتفسير السلوك الاجتماعي مثل نظريات العمل الجماعي ونظريات ماركس، وآخرون يستخدمونه للإشارة إلى مجموعة من التساؤلات أو القضايا التي تتولد عن التأثير المتبادل بين الفعاليات الاقتصادية والسياسية وأن يستخدم أي منهجية أو وسيلة للإجابة على ذلك، لذا فهو ذلك العلم الذي يتطلب وعيا بالتغييرات الاجتماعية على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وتفاعلاتها للخروج بصيغة تتواءم وتلك التغييرات.

تاريخ الاقتصاد السياسي

بدأ علم الاقتصاد السياسي خلال العصور الوسطى ، وكانت دول أوروبا تعتمد في ذلك الوقت على الزراعة ، وبعدها جاءت الصناعة التجارة ، ولكنها كانت محدودة للغاية مقارنة بالزراعة ، حيث أن في ظل هذه العصور كان البحث عن المكسب والربح خطيئة ، وبعد فترة قصيرة من فترة العصور الوسطى وتحديدًا من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر ، تبنت العديد من الدول الأوروبية أنظمة اقتصادية تجارية ، ومنذ ذلك الوقت بدأ المجتمع المدني في النمو والظهور داخل الدول ، وبدأت الدول التجارية أن تسعى إلى تحقيق معدل صادرات أعلى من الواردات من أجل كسب المزيد من الثروة ، وعمل الكثير من الأشخاص على تجميع الثروات حيث اعتقدوا أن الثروات هي المصدر الحقيقي للاقتصاد القوي ، ومن هنا فرضت الدول الكثير من العقوبات لكي تحد من الاحتكارات وبالفعل تم السيطرة عليها بإحكام ، وتم انتشار التراخيص والنقابات ، وكل الشركات الفردية قامت بعمل ترخيصا من قبل الدولة وأصبح الحرفيين الصغار يعملون تحت إشراف النقابات ، وبدأت الدولة هي التي تكون متحكمة في توظيف العمال ، وكذلك جودة وكمية السلع الناتجة

أهمية الاقتصاد السياسي العام

1. يهتم علم الاقتصاد السياسي بكيفية التعامل مع المواد الخام.
2. يقوم بدراسة كمية الاستهلاك المناسبة لكل دولة.
3. يمكنه توقع مستقبل الدولة وما ستمر به، حيث يقوم بدراسة تطور الاقتصاد من بدايته وحتى الاقتصاد المعاصر.
4. يهتم بالتكافل الاجتماعي لكل دولة.

أهمية الاقتصاد السياسي الدولي

الاقتصاد السياسي الدولي يشكل مجالًا هامًا في فهم التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية على المستوى الدولي.

إليك بعض الأهميات للإدراك لدور الاقتصاد السياسي الدولي:

1. **التجارة الدولية**
2. **النظام المالي العالمي**
3. **التحولات الاقتصادية الدولية**
4. **العولمة**
5. **التغيرات في أسواق العمل والهجرةالتحديات البيئية**
6. **توزيع الثروة العالمية**
7. **الأزمات المالية الدولية**

أهداف الاقتصاد السياسي

1. تحقيق الكفاءة الاقتصادية
2. تعزيز العدالة الاجتماعية
3. تحقيق الاستقرار الاقتصادي:تعزيز التنمية المستدامة
4. تحقيق الأمن الاقتصادي
5. تعزيز التكامل الدولي
6. تحقيق الأمان الغذائي
7. تحقيق التوازن بين القطاعات
8. تحقيق الاستدامة البيئية.

الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

أقسام الاقتصاد السياسي

1. اقتصاد الدولة
2. اقتصاد السلطة
3. اقتصاد الفقر والتنمية
4. اقتصاد البيئة والموارد
5. الاقتصاد الدولي والعلاقات الدولية
6. اقتصاد الحكومة
7. الاقتصاد الإسلامي
8. العلاقات العمالية وسوق العمل

تصنيف الاقتصاد السياسي

دائمًا ما يهتم ذلك العلم بكل ما يعطي نتائج أكثر أهمية وإفادة، ويمكن تصنيف ذلك العلم بثلاثة طرق متنوعة وهما:

1- الاقتصاد السياسي الدولي

دراسة المواضيع السياسية والاقتصادية للدولة ثم وضع مبادئ نظرية للعلاقات بينهم.

كما أنه يقوم بالبحث لتقديم المفاهيم الخاصة بالطرفين للمساعدة في حل القضايا الخاصة بهم.

2- الاقتصاد السياسي الحديث

يهتم بربط ومناقشة ومقارنة العلاقات بين الاقتصاد السياسي القديم في القرن الثامن عشر والاقتصاد الحالي ومعرفة مدى الفروق بينهم.

يسعى للقيام بدور الاقتصاد السياسي في مختلف المجالات ويقوم بمناقشات لحل جميع القضايا سواء القديمة أو الحديثة

-3

تصنيف الاقتصاد السياسي

3- الدراسات المتعلقة بالاقتصاد السياسي

يجب أن تعلم أولًا أن الاقتصاد السياسي يعتمد على ثلاثة نقاط أساسية:

1. الاقتصاد السياسي للدولة ونتائجه على جميع العلاقات بين الدول.
2. دور الحكومة في تحديد مواد كل نوع من الأنظمة الاقتصادية.
3. الأمور الاقتصادية للعمليات السياسية ونتائجها.

أما دراسة علم الاقتصاد السياسي فأيضًا يعتمد على ثلاثة زوايا أساسية من التخصصات المختلفة وهما:

1. **علم الاقتصاد**
2. **علم الاجتماع**
3. **علوم السياسة**

علاقة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى

يرتبط هذا العلم بالكثير من الجوانب الاجتماعية الأخرى بالحياة ومنها:

1- علم الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع

علم الاقتصاد يقوم بدراسة كيفية تكيف الإنسان مع موارده واستغلالها بدقة وحكمة وتوازن، كما يهتم بالنتائج العائدة من ذلك التكيف.

أما علم الاجتماع يقوم بدراسة لماذا تكيف الإنسان بهذه الطريقة مع تلك الموارد وما السبب وراء اندفاعه هذا.

2- علم الاقتصاد السياسي وعلم التاريخ

يقوم التاريخ بخدمة الاقتصاد السياسي بشكل كبير جدًا، حيث أن الاقتصاد السياسي يعتمد بشكل أساسي على تطور الاقتصاد منذ القدم ومتابعة ذلك الأمر باستمرار.

3- علم الاقتصاد السياسي والقانون

يؤثر كل طرف منهما على الآخر بشكل إيجابي، فالتغيرات التي يهتم بها ويحدثها علم الاقتصاد السياسي تؤثر بشكل مباشر في تقدم الدولة.

ولأن الهدف الأول للقانون هو تقدم الدولة والنهوض بها فبالتالي يؤثر الاقتصاد السياسي عليه.

علاقة علم الاقتصاد السياسي بالعلوم الأخرى

4- علم الاقتصاد السياسي وعلم الجغرافيا

يهتم علم الجغرافيا بدراسة تحديد إنتاج الموارد وتوزيعها سواء كانت المصادر طبيعية أو بشرية.

5- علم الاقتصاد السياسي وعلم الديموغرافيا

ذلك العلم الذي يهتم بحالة الإنسان عبر العصور المختلفة ولأن الإنسان هو المؤثر الأول في علم الاقتصاد السياسي، فيؤثر علم الديموغرافيا بشكل مباشر على علم الاقتصاد السياسي.

6- علم الاقتصاد السياسي وعلم الرياضيات

يسهل علم الرياضيات التعامل مع المتغيرات والمعادلات الرياضية لدى الاقتصاديين خاصة في مجال النمو الاقتصادي.

يساعد في حساب تكاليف مشروع ما

علاقة السياسة والاقتصاد

العلاقة بين السياسة والاقتصاد تمثل أحد النواحي الأساسية في الحياة الاجتماعية والسياسية. إن تفاعلاتهما المتبادلة تلعب دورًا حاسمًا في تحديد اتجاهات التنمية الاقتصادية والسياسية للدول والمجتمعات. إليك بعض الجوانب الرئيسية لهذه العلاقة:

1. اتخاذ القرارات الاقتصادية
2. التأثير على البيئة الأعمال
3. التأثير على السوق والتجارة
4. إدارة الأزمات الاقتصادية
5. التأثير على سوق العمل
6. السياسات النقدية
7. توزيع الثروة

مناهج علم الاقتصاد السياسي

1- المنهج الإيجابي:
يركز على وصف وتحليل الظواهر والتفاعلات بين الاقتصاد والسياسة بطريقة علمية وموضوعية، دون الانخراط في التقديرات القيمية

2- المنهج القيمي:
يستخدم لتقديم تقييم أو تحليل للظواهر الاقتصادية والسياسية من وجهة نظر قيمية أو فلسفية معينة.

3- المنهج التاريخي:
يعتمد على استخدام التاريخ والتطورات التاريخية لتفسير التفاعلات بين الاقتصاد والسياسة.

4- المنهج النظري:
يستخدم لتطوير نظريات ونماذج تشرح التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والسياسية

5- المنهج الإحصائي:
يعتمد على تحليل البيانات الكمية واستخدام الإحصاءات لفهم العلاقات الكمية بين العوامل الاقتصادية والسياسية.

مناهج علم الاقتصاد السياسي

6- المنهج الاستقصائي:
يعتمد على إجراء المسوحات والاستبيانات لجمع البيانات المتعلقة بآراء وسلوك الأفراد والمؤسسات
.

7- المنهج التجريبي:
يستخدم التجارب والدراسات التجريبية لاختبار فروض نظرية الاقتصاد السياسي في بيئة تجريبية.

8- المنهج التكنولوجي:
يستخدم لفهم تأثير التكنولوجيا والابتكار على التفاعلات بين الاقتصاد والسياسة.

المشكلة الاقتصادية

تحتل المشكلات الاقتصادية في الوقت الحاضر أهمية كبيرة على المستويين القومي والدولي. ومن الثابت أن لهذه المشكلات انعكاسات سياسية واجتماعية لا يمكن إنكارها، حيث يصعب إهمال دور التطورات الاقتصادية في فهم الجوانب السياسية والاجتماعية لأي جماعة من الجماعات. فالواقع الاجتماعي حقيقة معقدة، وكل علم من العلوم الإنسانية لا يعبر إلا عن وجه واحد من وجوه هذا الواقع ولا يتعلق إلا بزاوية من زوايا النظر إلى النشاط الإنساني.

وتتمركز المشكلة الاقتصادية حول فهم العناصر التالية:

أولاً : الحاجات الاقتصادية والحاجات الإنسانية الأخرى.

ثانياً :الأموال أو الموارد الاقتصادية المحدودة.

ثالثاً : القوانين الاقتصادية.

رابعاً :الإنتاج.

خامساً:النقود.

سادساً: الاستهلاك

المشكلة الاقتصادية

أولاً : الحاجات الاقتصادية والحاجات الإنسانية الأخرى :

ويكون النشاط الإنساني نشاطاً اقتصادياً عندما يسعى إلى مقاومة الندرة النسبية للموارد. فكل إنسان له حاجات أو رغبات تتمثل في إحساس بالألم يريد إزالته أو إحساس بالراحة يريد زيادته.

وهناك وسائل قادرة على إشباع هذه الحاجات بإيقاف الإحساس بالألم أو عدم الرضا أو جلب الإحساس بالارتياح أو زيادته.

وهذه الحاجات الإنسانية حاجات شخصية، فكل فرد هو الذي يقرر دون تدخل من جانب غيره ما إذا كان لديه حاجة يريد إشباعها ومدى هذه الحاجة. فالحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الطبيعية وعن الحاجة الاجتماعية وعن الحاجة الأخلاقية.

– فالحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الطبيعية التي تعبر عن عدد السعرات الحرارية اللازمة للفرد.

– وتختلف أيضاً عن الحاجة الاجتماعية التي تأخذ في الحسبان المستوى الحضاري والأوساط التي ينتمي إليها الفرد.

المشكلة الاقتصادية

تنوع الحاجات الاقتصادية :

وتقسم الحاجات إلى الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية، والحاجات الفردية والحاجات الجماعية، والحاجات الحاضرة والحاجات المستقبلية.

– فالحاجة الضرورية، هي الحاجة التي تتوقف حياة الفرد على إشباعها كالحاجة إلى الشراب والعلاج والطعام. أما الحاجة الكمالية، فهي تلك التي تزيد من متعه الحياة ولذتها كالاستماع إلى الموسيقى والتنويع في الملابس والمعرفة.

– أما الحاجة الفردية، فهي تلك التي تتصل مباشرة بشخصية الإنسان وحياته الخاصة كالحاجة إلى المأوى وتأسيس المسكن والعلاج. أما الحاجة الجماعية، فهي التي تولد وتظهر بوجود الجماعة وحياة الفرد وسط هذه الجماعة، مثل الحاجة إلى الأمن والدفاع عن الجماعة وممتلكاتها ومكافحة الأمراض وغيرها من الحاجات التي تباشرها الدولة عادة بواسطة أجهزة تمثل الصالح العام.

خصائص الحاجات الاقتصادية :

1) قابلية الحاجة للإشباع
2) لا نهائية الحاجات
3) نسبية الحاجات

المشكلة الاقتصادية

ثانياً: الأموال أو الموارد الاقتصادية المحدودة :

لذلك كانت الوسائل التي يملكها الإنسان لإشباع حاجاته محدودة دائماً، بمعني أن الإنسان يعيش في عالم ندرة. فالموارد التي يتصرف فيها إما أن تكون غير كافية لإشباع كل حاجاته في وقت معين، وإما أن تكون موزعة توزيعاً مكانياً سيئاً حيث تتوافر في أماكن معينة وتشح في أماكن أخرى. وحتى لو كانت الموارد التي يتمتع بها الإنسان وفيرة للغاية فإن الإنسان يظل محصوراً بعامل الوقت، وهو أكثر نعم الله على الإنسان ندرة.

والمال الاقتصادي هو عبارة عن كل شيئ نافع متاح للاستعمال، والمنفعة هي القدرة على إشباع حاجة من الحاجات أو رغبة من الرغبات الإنسانية.

فلكي يعتبر الشيء أو المال اقتصادي ، يجب أن تتوافر فيه الخصائص التالية :

1- وجود حاجة محسوسة لدى الفرد ووجود علاقة بين الحاجة والشيء يعتبره الفرد قادراً على إشباع الحاجة.

2- يجب أن تتوافر في الشيئ النفعية أي قابليته لإشباع حاجة أو رغبة بطريق مباشر أو غير مباشر . والمنفعة ليست صفة مطلقة بل هي صفة نسبية تتوقف على ظروف الحال.

3- الندرة وهى الخصيصة التي تميز بين الأموال الحرة والمتوافرة بكميات غير محدودة بالنسبة لإشباع الحاجات الإنسانية، والأموال الاقتصادية المتاحة لدى الجماعة بكميات محدودة. والأموال الاقتصادية، وليست الأموال الحرة، هي التي تكون محلاً لاهتمامات الفكر الاقتصادي وعلم الاقتصاد. فلا معني لعمليات الإنتاج والمبادلة إلا بالنسبة للسلع والوسائل الندرة. فالمحيط الخارجي حين يمد الإنسان بأشياء وفيرة تشبع كل حاجة إليها فإن هذه الأشياء تعتبر أشياء حرة لا تدخل في نطاق المبادلات حتى لا يتحمل من يستخدمها أي تضحية لإشباع آخر. فالهواء سلعة حرة وليس سلعة اقتصادية، له قيمة استعمالية ولكنه لا يدخل في نطاق التبادل، بمعني أنه لا يتمتع بقيمة تبادلية. وترجع ندرة الأشياء إلى أسباب طبيعية كندرة المعادن النفيسة، أو إلى أسباب إدارية كوضع قيود على صيد الحيوانات أو صيد الأسماك، أو إلى عوامل دينية كقدسية الأبقار في الهند.

المشكلة الاقتصادية

ثالثًا : القوانين الاقتصادية :

تُعبر القوانين الاقتصادية عن جوهر العمليات أو الظواهر الاقتصادية الجارية، وهى عمليات تجري في دائرة علاقات الإنتاج. ولكن الجوهر والظاهرة ليس متطابقين، ولو كان متطابقين، لما كانت هناك حاجة لعلم الاقتصاد، ولكانت تكفي قوة الملاحظة والتجربة والرصد في الحياة للكشف عن جوهر العمليات أو الظواهر الاقتصادية. واكتشاف القوانين، بصفة عامة، لا يتطلب الموهبة والمقدرة العملية فحسب، وإنما يتطلب في كثير من الأحيان قدراً كبيراً من الشجاعة الشخصية، ويصدق هذا القول في حالة قوانين الحياة الاقتصادية. فالقوانين التي يدرسها علم الاقتصاد غالباً ما تمتد بآثارها إلى مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، فالقوانين الاقتصادية التي يكشف عنها علم الاقتصاد لا تعتبر ذات قيمة نظرية محضة بل لها آثارها العملية.

المشكلة الاقتصادية

رابعاً: الإنتاج :

تقوم عمليات الإنتاج على تجميع العوامل الطبيعية أو الأدوات الفنية مع العمل من أجل الحصول على سلع وخدمات تخصص للاستهلاك.
.فالإنتاج يتضمن عمليات تحويل وعمليات نقل الموارد الاقتصادية
والإنتاج إما أن يكون إنتاج سلع مادية أو خدمات غير مادية (خدمات).

ويمكن التمييز بين طائفتين كبيرتين من السلع والخدمات:
1- السلع الاستهلاكية أو النهائية وهى التي تستخدم في الإشباع المباشر لحاجات المستهلكين دون أن تمر بأي مرحلة أخرى من مراحل الإنتاج مثل الخبز.
2- السلع الإنتاجية أو غير المباشرة، وهى تستخدم في الإمداد بسلع الاستهلاك كالأدوات والآلات.
و يمكن تصنيف السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية إلى :
1- سلع ذات استهلاك فوري يتم استهلاكها بالاستخدام لمرة واحدة مثل الخبز والكهرباء.
2- سلع ذات استخدام متكرر حيث تستخدم عدة مرات وتوزع منفعتها خلال الزمان مثل المنازل والملابس والآلات.
والطلب على السلع التي يتم استهلاكها باستخدامها مرة واحدة طلب منتظم، بينما يتغير الطلب على السلع ذات الاستخدام المتكرر تغيراً كبيراً بحسب الحاجة إلى شرائها التي غالباً ما تكون محلاً لتغيرات كبيرة.

المشكلة الاقتصادية

خامساً : النقود :

تعتبر النقود من المسائل الهامة ذات الصلة بالمشكلة الاقتصادية وقد أدى استخدام النقود إلى تسهيل المبادلات بإحلال التبادل غير المباشر محل التبادل المباشر أو المقايضة. فالنقود أدت إلى زيادة مرونة الصفقات الاقتصادية ولكن النقود ليست سلعة تبادل فقط، وذلك لما لها من منفعة خاصة تتمثل في كونها هي السيولة في ذاتها. فكل فرد تتكون ثروته من سلع حقيقية عقارية (كالأرض والعمارات) أو من صكوك (مثل أسهم الشركات وسنداتها وصكوك الدولة) عليه أن يحولها إلى مال سائل (نقود) إذا أراد سلعة دون حاجة إلى سلعة أخرى.

المشكلة الاقتصادية

سادساً : الاستهلاك:

الاستهلاك هو العملية التي بها تشبع الحاجات الاقتصادية والذي يأخذ صورة إنهاء السلعة أو الخدمة واستنفاذ ما فيها من منفعة.
فالخبز يستهلك بأكله ليخفف إحساسنا بالجوع. والمشهد المسرحي يستهلك عندما ينتهي بإشباع الرغبة في التسلية، والسيارة، وهى سلعة استهلاكية معمرة، يجب أن تستبدل بها سيارة أخرى عندما تقطع عدداً معيناً من آلاف الكيلومترات.

أنواع ومدارس الاقتصاد السياسي

الاقتصاد السياسي يدرس العلاقة بين أفراد المجتمع والحكومة، وبين السياسة والاقتصاد وبناءً عليه ينقسم الاقتصاد السياسي لثلاث أنواع رئيسية هي :

1- الاشتراكية

2-الرأسمالية

3- الشيوعية

نظريات الاقتصاد السياسي

الاقتصاد السياسي الحديث ينقسم إلى ثلاث نظريات أساسية بناء على ثلاث أيديولوجيات:

1- الليبرالية: ينبع مفهوم الليبرالية من مفهوم العمل المشترك وتشارك رأس المال والعمل لإنتاج السلع المطلوبة، حيث يعتمد الاقتصاديون الليبراليون على أن الاقتصاد يفيد الجميع وأن المجتمع يتقدم مع تحسن مستوى المعيشة ويؤمنون بتكافؤ الفرص للجميع كما يهتمون ببنية المجتمع المدني.

2- الماركسية: هذه النظرية تنص على أن عدم المساواة أمر سيء للغاية وأن الثروة تولد من تبادل العمل بالإضافة إلى أن هذه النظرية لا تدعم الملكية الخاصة لأنها تعتقد بأن الملكية الخاصة تؤدي إلى عدم المساواة وتخدم احتياجات النخبة وليس المجتمع بأكمله.

3- القومية الاقتصادية: هذه النظرية تقوم على الاعتقاد بأن الدولة تمتلك كل القوة وأن الأفراد يجب أن يعملوا تحت إشراف الدولة فهنا الدولة هي من يسيطر على جميع **الموارد والثروات** وتعتقد بأن الأفراد لا يستطيعون التحكم بهذه الثروات دون وجود دولة قوية.

الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

شكرا لكم